



Namup

مراحل النماء الخمسة

طريقة Namup

namup.net

© ٢٠٢٦ Namup LLC. جميع الحقوق محفوظة.

هذا الكتاب يعرض طريقة NamupTM.

يمكنك طباعة بطاقات القسم الثالث واستعمالها كما تشاء، لك ولأسرتك، ألقا الطريقة نفسها، بمبادئها وحساباتها، فليست ملكاً لأحد؛ استعملها وعلمها وانقلها.

المحمي هنا هو نص هذا الكتاب وإخراجه ورسومه، وكذلك علامة Namup وتسمية «طريقة Namup». ويستلزم نسخها أو توزيعها أو ترجمتها أو استغلالها تجارياً، بأي شكل كان، إذناً كتابياً من Namup LLC، باستثناء الاقتباسات القصيرة مع ذكر المصدر.

الطبعة الأولى، ٢٠٢٦، namup.net

I. كيف وُلدت الطريقة

رواية المؤسس.

قبل الحساب

حلم كل أب وأم في بلادنا المغاربية، ممن نشأوا في بيوت متواضعة، أن يروا أبناءهم يكبرون، وينجحون في المدرسة، بل يتفوقون، ثم يجدون عملاً، ويننون أسرة، ويعيشون بكرامة.

جعلت من هذا الحلم رسالتي. منذ صغري كانت الجدية والالتزام شعاري، تسندني عائلة حنون لم تدخر جهداً، وبلغت في التضحية حدوداً تشبه الأساطير، شأن كل بيت مغاربي أو أفريقي أو عربي تتقدم فيه العائلة على كل شيء، ويتقدم فيه الإنسان على الأشياء، ويبقى المال مجرد وسيلة، وسيلة حاسمة مع ذلك، وشحيحة على الدوام.

بعد خمسة عشر عاماً من الدراسة، جاءت أخيراً لحظة الراتب في آخر كل شهر. راتب يكفي لعيش كريم، لكنه لا يكفي لتحقيق أحلامي وأحلام أهلي: الاستقلال والكرامة، وإعانة الوالدين، وسيارة، وبيت، وزواج، ودراسات عليا، وأسفار حالمية، واستثمارات.

أدركت سريعاً أن آلاف الدراهم القليلة التي ألقاهاها تتبخّر قبل أن أخطو خطوة واحدة نحو هدف واحد. رأني صديق لي أعاني في النقل العمومي ذهاباً وإياباً بين المدينة التي يقيم فيها أهلي وأخرى أعمل بها، فنصحتني، عن حسن نية، بقرض استهلاكي أشتري به سيارة. ففعلت. لكن بحثي الطويل عن الطراز المناسب ترك ثلث المبلغ يتبخّر في مصاريف الأيام، وبقيت أطارد الحافلات بين المدن تحت حرارة ٤٠ درجة.

وعندنا يقال إنّ السلّة المخرومة لا تمتلئ. كان لي دخل لا بأس به، وسلّة مخرومة.

ومع مرور الأيام فطنتُ إلى ضرورة أن أصنع لنفسني ما كنتُ أتقنه لعملائي: جدول يتتبع كل تدفق، حتى آخر درهم. في نسخته الأولى رحّلتُ أسجل بسذاجة قهوتي وفطائري وتعبتي هاتفي، والإكراميات والجرائد. صار ذلك طقساً صباحياً ثقيلاً، ثقل تصفّح مجلّات قديمة في قاعة انتظار طبيب العيون.

وذات يوم، وأنا أسأل نفسي عن جدوى تتبّع مصاريف شبه ثابتة، متكررة وزهيدة، حتى آخر سنتيم، أيقظني سؤال أصدق. المهم ليس كم دفعْتُ في قهوتي، ولا كم فنجاناً شربت، بل المبلغ الكامل الذي أسمح لنفسي بإنفاقه بحرية، على تلك المسرّات الصغيرة التي تطيب العيش، وقبلها على ما يليق برجل كريم يكسب رزقه بيده: أن يأكل، ويتنقل، ويلبس، ويخرج. من غير شعور بالذنب، ومن غير ذين لدى البنك يكمل به شهره، وقبل كل شيء من غير مساس بالتزامي تجاه والدي، ذلك الدعم الرمزي في آخر كل شهر، عرفاناً بتضحيات هائلة

تحملوها ليهبوني هذه الحياة. ومن غير أن أنسى حلمي المؤجل، سيارةً تعطيني من عناء الركض خلف الحافلات وسيارات الأجرة.¹

معرفة ما أنفقته على القهوة لم تكن تقول لي شيئاً من هذا كله. كنتُ أسأل السؤال الخطأ. والسؤال الصحيح جوابه رقم واحد. رقم واحد لا غير.

حساب أقل، ووضوح أكثر.



هناك وضعتُ جدولاً من أربعة أسطر بدل ثمانين.

الدخل – الالتزامات – الادّخار = المتاح

ما أكسب. ما أوفي به عهودي والزاماتي. ما أحجزه لأحلامي. ثم ما يبقى، لي وحدي، بلا تبرير لأحد. ومن غير أن أدري، حين وضعت هذه الأسطر الأربعة، كنتُ قد قطعْتُ خمس مراحل، هي هي في كل مرة، وبالترتيب نفسه. شكر النعمة. الوفاء بالعهود. تحقيق الأحلام. العيش الطيب. السخاء. ترتيبُ أخلاقيّ قبل أن يكون ترتيب حساب. وها هي، واحدة واحدة، كما جاءتني.



شكر النعمة

لا بركة في مالٍ لا يعرف صاحبه مقدارَه.



أول ما نفعله أن نقدر الرزق ونشكر النعمة. وأول الشكر أن يعرف المرء ما بين يديه معرفة دقيقة، فمن جهل مقدار نعمته لم يحسن حفظها. كان الأمر في حالي بسيطاً، راتب واحد، يصل في اليوم نفسه من كل شهر. لا شيء يطارد، ولا شيء يُخمن. كتبته مرة واحدة، فعرفته.

غير أنّ الشكر أوسع من المداخيل. هو كذلك شكر نعمة الله علينا وذكرها وتزكيتها، فالمال أمانة في يد صاحبه قبل أن يكون ملكاً له. حساب لا يعود بشيء، مبلغ منسي، غرض اشترى ولم يستعمل. تعلّمت في بيتنا أنّ ما يوضع بين أيدينا لا يجوز إهداره، ولا كسره خبز، فالنعمة ثمان ولا ثمان. وفهمت بعد حين أن المال الخامل صورة صامتة من الإهدار نفسه. والشكر بالفعل لا باللسان: أن نُكرم النعمة بأن نجعلها تعمل، لا بأن نتركها تغفو.

أذكر حساباً قُتِحَ لمناسبتِ نسيئتها، تغفو فيه بضعة آلاف من الدراهم. لم تكن تعود عليّ بشيء، ولم تكن تخدم شيئاً، وكنت في تلك الأثناء أحدث من حولي أنني عاجز عن إطلاق مشروعِي. المال كان هناك. أنا الذي لم أكن أنظر إليه.

والشكر بحق أن يهنا المرء برزقه دون لوم ولا ندم، ما دام قد أدّى ما عليه من عهودٍ والالتزامات، وأنصف غده بقدر إنصافه ليومه، بأن جعل لأحلامه نصيباً غير منقوص من دخله، شأنه شأن الالتزامات. فالذي يكسب رزقه بشرف له أن يأكل، وأن ينتقل، وأن يلبس، وأن يخرج، من غير محاكمة لكل درهم. ليس هذا ضعفاً، بل كرامة. لم تطلب مني هذه الطريقة يوماً أن أكرم نفسي ممّا أحب. طلبت مني أن أعرفه، لأحميه. الكلمة الصحيحة لم تكن الانضباط. الكلمة الصحيحة كانت الوضوح.



الوفاء بالعهود

ما تعهّدت به ليس لي، والإيفاء بالعهود شرف.



ثم يأتي ما أوفي به عهودي والتزاماتي. الإيجار، وهو أضمن من طلوع الشمس. الفواتير التي تحل في آخر كل شهر. قسط الحاسوب المحمول الذي يصلني بالعالم. هذه المبالغ ليست خيارات تُستأنف كل شهر. هي حقوق استقرت في ذمتي يوم قبلتها، والتزامات قطعتها على نفسي بلاء إرادتي، لا يسعني تأجيلها ولا تجاهلها ما دمت أطمح إلى أن أكون موضع احترام وثقة.

وسطرّ واحد لم يكن عندي محلّ نقاش: دعم والدي في آخر كل شهر. ليس نفقة رفاهية ولا صدقة عابرة. هو اعتراف بسنين من التضحية، وبكل ما حرّموا أنفسهم منه ليهبوني هذه الحياة. كنت أعامله معاملة الإيجار تماماً، يُقتطع أولاً، لا آخراً، ولا ممّا يتبقّى. وقد تعلّمت أنّ صلة الرحم عهدٌ لم نحتج إلى النطق به كي يلزمنا، وأنّ برّ الوالدين لا يُؤجّل إلى ما يفضل من المال. الالتزام التزم.

«صلة الرّحم طبيعيّ في البشر إلّا في الأقلّ ومن صلتها التّعرة على
ذوي القربى وأهل الأرحام أن ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة»

ابن خلدون، المقدمة، ٧٧٩ هـ.

والدّين؟ ظننتُ زمناً أنه نوعٌ واحد لا ثاني له، وأنه عارٌ يلحق صاحبه في كل حال. علّمني قرضي الاستهلاكي، وقد تبخّر نصفه قبل الشراء نفسه، أن أفزّق. هناك ذبّ ردة الفعل، يؤخذ في لحظة إرهاقٍ وضيق، ثم يُسدّد على مضضٍ شهراً بعد شهر. هذا لا يُنصح به أبداً: النقص يُسدّ بكسبٍ أو بادّخارٍ أو بتنازل، لا باقتراض. وهناك الدّين الموزون، المختار بعين مفتوحة، لأجل

شيء يبقى. الاثنان ليسا شيئاً واحداً، وحمل تمويل عادية ليس فيه ما يُخلج: يكفي أن تُوضع في موضعها الصحيح، في عمود ما هو مستحق.

على أن الأهم أن يعرف المرء ما يكلفه الدين حقاً، وهنا يُخدع الناس جميعاً تقريباً، وكنت أولهم. يخاطبك البنك بالنسبة المئوية. أربعة في المئة. الرقم صغير، وبطمن، ويشبه إجراءً شكلياً. لكن النسبة ليست ثمناً: هي معدّل سنوي يُطبّق كل عام على ما بقي في ذقتك، فيصغر المبلغ في العين ويكبر في الحصلة، ولن يبادر أحد، أبداً، إلى إعلان المجموع في ورقة واحدة.

حسبة واحدة تكفي، ولا تُنسى بعدها أبداً. مليون درهم على عشرين سنة بأربعة في المئة: المسدّد نحو مليون وأربعمئة وأربعة وخمسين ألفاً. أي أربعمئة وأربعة وخمسون ألفاً فوائد، **خمسة وأربعون في المئة من ثمن المسكن**. نصف البيت تقريباً، يُدفع مرّة ثانية، لجهة لم تبع شيئاً. وبمدّ المدّة إلى خمس وعشرين سنة ورفع السعر إلى ستة في المئة، وقد حدث هذا فعلاً، تقترب الفوائد من ثلاثة وتسعين في المئة: البيت يُدفع مرّتين تقريباً.

هذه الكلفة محتملة في حالة واحدة لا غير: حين يحفظ المشتري قيمته أو ينتجها. المسكن يبقى مسكناً، وأداة العمل تُدخل مالاً. في المقابل شيء قائم.

وهذا بالضبط ما ينقص القرض الاستهلاكي، وهو ما يجعله خطراً. السلعة الممولة تفقد قيمتها منذ خروجها من المتجر، وكثيراً ما تختفي قبل آخر قسط. عندها تطلّ تدفع ثمن شيء لم يعد موجوداً. والأسعار هناك أعلى بكثير: ستون ألف درهم بخمسة عشر في المئة على خمس سنوات تعني أكثر من خمسة وعشرين ألفاً فوائد، **ثلاثة وأربعون في المئة من الثمن**، مقابل غرض لن يساوي شيئاً يُذكر. يُدفع الثمن غالباً وطويلاً، ولا شيء في المقابل. وتلك هي الصفقة الخاسرة بعينها.

ويبقى الأسوأ، وأريده معروفاً لأنه أفقر بيوتاً بأكملها. مع السعر المتغيّر لا تعرف الكلفة الإجمالية لحظة التوقيع. القسط يتبع السوق. على القرض نفسه، مليون درهم على خمس وعشرين سنة، سعرٌ ينطلق من ثلاثة في المئة يكلف اثنين وأربعين في المئة من الثمن فوائد؛ فإن بلغ ثمانية كلف مئة واثنين وثلاثين. البيت نفسه، والمدّة نفسها، وثلاثة أضعاف الفاتورة. والآلية هي هي في كل مكان: سعرٌ تشجيعي منخفض في السنوات الأولى، ثم مراجعة، ثم أقساط لم يعد أحد قادراً على الوفاء بها. ومن اشترى في ذروة دورة عقارية ثم رأى قسطه يُراجع بعد سنتين يعرف هذا من غير أن يُشرح له.

من هنا قاعدةٌ بسيطة، أقدمها كما تُقدّم أداة. لا تُقارَن النسب المئوية أبداً. المطلوب هو **الكلية الإجمالية بالدرهم، على المدّة كلّها**، وتُقارَن تلك المبالغ وحدها. المؤسسة الزهيدة تعطيها من غير تردّد. فإن جاء الجواب أنّ هذه ليست الطريقة الصحيحة للنظر إلى الأمر، ففي الجواب نفسه خيرٌ عن الجهة التي أعطته.



تحقيق الأحلام

**يصير الحلم مشروعاً يوم يتقدّم على الفائض، ويصير حقيقةً
يوم يُحجز له نصيب.**



هنا يتوقف أكثر الناس، وهنا انقلب كل شيء عندي. والإغراء، بعد أداء الالتزامات، أن يفرح المرء بالكتلة الباقية ويعيش عليها من غير سؤال. كدث أفعلها، وأهتئ نفسي بالباقي. ثم تذكرت أنّ هذا المنطق يحكم عليّ بأشهرٍ أخرى في حافلةٍ بزجاج مكسور وعجلاتٍ بالكاد منفوخة، تحت أربعين درجة. لم يكن للأمر أن يستمر.

والحلم الذي ينتظر ما يتبقّى لا يصل أبداً، لأنّ ما يتبقّى لا يبقى. كان لا بدّ من عكس الترتيب. والسبيل الوحيد لإنهاء تلك المهانة أن أقطع التزاماً تجاه نفسي: ادّخار حصّةٍ وازنة كل شهر حتى أبلغ دفعة الخمسين في المئة المطلوبة لشراء سيارةٍ أعلامي يتمويل بلا كلفة. وكان المفتاح أن أصير أنا نفسي ذلك المؤجّر الذي يتصل في التاسع والعشرين من كل شهر ليذكّر بأن الإيجار مستحقّ غداً، بلا رحمة. هكذا رفعت ادخار حلمي إلى مرتبة الالتزام. غير قابلٍ للتفاوض. يُقتطع من المنبع، كفاتورة دائنٍ لا يلين.

وبعد سنوات أراني أحدهم أنّ باحثين قاسوا الشيء نفسه: حين يُقرّر سلفاً أن تُحجز حصّة من الداخل، يرتفع الادّخار ارتفاعاً قوياً، ومن غير ألم محسوس.³ لم يفاجئني ذلك. فالعزيمة وحدها لا تصمد في الزمن، أمّا الاقتطاع من المنبع فيصمد، لأنه لا يسأل صاحبه رأيه كل شهر. ونحن نحفظ من الحصاد نصيب البذور قبل الجوع لا بعده، وفي حفظ البذر بركة الموسم المقبل. حكمته ورثناها عن أهل الأرض قبل أن يقيسها الباحثون، وهي هي في ثوبٍ حديث.

الادّخار ليس اختنازاً

وأريدّ الوضوح في نقطةٍ يخطئ فيها كثيرون، وكدث أخطئ فيها أنا أيضاً. فالادّخار ليس غايةً في ذاته، ولا فضيلةً تُطلب لذاتها. ليس المقصود أن نصير ذلك الذي يعدّ قطعه في الخفاء

ويطمئن كلما رآها تكبر. وكومته مال لا تخدم شيئاً ليست نجاداً، بل خوفاً مرتباً في مكانه، ومالاً غُظِّل عن عمله.

إنما يخدم الادّخار تحويلَ الحلم إلى مشروع. الحلم أن نقول «سيارةً يوماً ما». والمشروع أن نقول «هذه السيارة، بهذا الثمن، بعد ثمانية عشر شهراً، لأني أضع كذا كل شهر». والفارق بين الاثنين رقم يُوضع ويلتزم به: حلم بلا رقمٍ أمنية، ورقم بلا التزام نيّة. والأجمل أن كل شهر يمرّ يقرب الموعد. يكفّ الحلم عن العوم في البعيد، ويتقدّم نحوك بسرعة معلومة.

الادّخار ليس كنزاً يُتأمل، بل موعدٌ يقترب.



لكل مشروع صندوقه

والأمر الثاني لا يقل أهمية: صندوق واحد لا يكفي. فالادّخار المكوّم وعاءٌ يختلط فيه كل شيء بكل شيء، فلا يتقدّم فيه مشروع حقاً، ولا يُعرف لأي حلم يُدخّر. نظنّ أننا نتقدّم في السيارة، فنؤدي ثمن إصلاح، ثم نقضم من الزواج، وفي آخر السنة لم يتحقق شيء من ذلك كلّهُ.

لكل مشروع مظهره، أي حساب صغير مستقلّ يحمل اسم المشروع وحده. مظروف السيارة ليس مظروف الزواج، ولا مظروف البيت. لكل مظروف مبلغه الشهري، وهدفه، ومن ثمّ مواعده. وحين تُفتح الحسابات، لا تظهر كتلةٌ غائمة، بل ثلاثة مشاريع تسير، كلّ بإيقاعه.

ومظروف على حدة، وهو الأهمّ، ومن دونه لا تصمد البقية: مظروف الطوارئ، الغسّالة التي تستسلم، وتذكّرة الطائرة التي تُحجز في المساء نفسه لعزاء، والسنّ التي يجب أن تُعالج. من غير هذا الاحتياط، تأتي أول مفاجأة فتتهب أقرب المشاريع إلى هدفه، ويبدأ كل شيء من الصفر، مع مرارة الشعور بأننا لا نصل. والاحتياط عندنا شرط الخيار. وهذا هو الأمر بالضبط: الاحتياط ليس مالاً معطلاً، بل خياراً محفوظاً.

وكم يوضع فيه؟ الهدف من ثلاثة إلى ستة أشهر ممّا في الذمّة من عهودٍ والتزامات، لا من نمط العيش كلّهُ، لأنّ المطلوب عند انقطاع الدخل أن تُؤدّى الحقوق لا أن يُحفظ مستوى الرفاهية. ثلاثة إذا كان الدخل يصل في اليوم نفسه من كل شهر والعمل مستقرّ. وستة، بلا

تردّد أطول، إذا كان الدخل متغيّراً أو كان العمل لحسابك الخاص. ونملاً هذا الاحتياط قبل بقية المظاريف، لأنه هو الذي يحميها.

الادّخار يُحرّر والدّين يستخدم

وثقة أمرٌ أخير لم يقله لي أحد، وإنما فطنْتُ إليه بالعيش وحده. الدّين والادّخار لا يختلفان في أثرهما على الحسابات وحدها. يختلفان في أثرهما على صاحبهما.

والذي يحمل ديناً يعمل له أولاً ولنفسه ثانياً. الخامس من الشهر ملكٌ للدّين قبل أن يكون ملكاً لصاحبه. تُحسب المشاريع بعده، وتُقبل أمورٌ ما كانت لتُقبل، ويعيش صاحبها، من غير أن يقول ذلك يوماً، في خدمته. هو لا يستشير أحداً، وإنما يذكّر بالموعد.

والادّخار يفعل العكس. لا يأمر بشيء، بل ينتظر. هو في خدمة صاحبه. وهو الذي يتيح رفض صفقة سيئة، والرحيل حين يجب الرحيل، واقتناص فرصة من غير استئذان أحد. يوم صار في يدي نصف ثمن السيارة، لم تكن السيارة هي التي غيّرت حياتي، بل أنني لم أحتج إلى أن أطلب من أحد.

الدّين يجعلك في خدمته، والادّخار يجعل نفسه في خدمتك.



أبعد المظاريف

وثقة مشروعٌ لا يكاد يتحدّث عنه، لأنّ مواعده يبدو من البعد كأنه لن يجيء: اليوم الذي يتوقف فيه الكسب. وهو مع ذلك مشروعٌ كسائر المشاريع، له مبلغٌ وموعد، إلا أن الموعد بعد ثلاثين سنة، ولن يتصل أحدٌ في التاسع والعشرين من الشهر ليذكّر به.

ولهذا بالذات يحتاج إلى مظلوفه، ومبكراً. مشروع الخمس سنوات يُدرك بمضاعفة الجهد؛ ومشروع الثلاثين سنة لا يُدرك، لأنّ الناقص فيه ليس المال بل الزمن. كثيرون ممّن أعرفهم لهم مظلوفٌ للبيت، ومظلوفٌ للسيارة، ومظلوفٌ لدراسة الأبناء، ولا شيء لهم أنفسهم عند الستين. ليست هذه قلة تدبير، وإنما الموعد أبعد من أن يُخيف.

وموضعه في الصّف مع البقية، ولو كان نصيبه صغيراً. بل صغيراً في البداية على وجه الخصوص، فالمهمّ أن يبدأ لا أن يكبر.

ويمكن العمل على السطر الأول أيضاً

كلمة أخيرة، تصحّح عيباً في الطريقة كما رويتها للتوّ. كل ما سبق يعمل بالطرح: ما هو مستحقّ، وما هو محجوز، وما يبقى. وينتهي المرء إلى الظنّ بأن هامش الحركة الوحيد هو التقدير.

وهذا غير صحيح، بل كثيراً ما يكون العكس هو الصحيح: فباب الكسب أوسع من باب التقدير. على امتداد مسار مهنيّ، التفاوض على زيادة، وتغيير المنصب، واكتساب مهارة لها ثمنها، كل ذلك يحرك السطر الأول أكثر بكثير من كل ترشيدات القهوة مجتمعة. السطر الواحد لا يمنع الطموح، وإنما يجعله قابلاً للقياس: حين يرتفع الدخل ولا ترتفع الالتزامات معه، تذهب الزيادة كلها إلى المظاريف، وتقترب المواعيد دفعةً واحدة.

غير أنّ السطر لا يرتفع بالعزيمة وحدها. إنما يرتفع بالاستثمار، أي بأن يُوضع اليوم شيء لا يُستهلك، ليُحصد غداً. وللاستثمار وجهان. أكثر الناس لا يعرفون إلا واحداً منهما.

الأول ماديّ. وهو الأصول التي تُدرّ دخلاً من غير أن يعمل صاحبها أكثر: محلّ يُؤجّر، وحصّة في عمل، ومحفظة، وأرض تخدم. هذا هو الطريق الذي يسمّيه الجميع استثماراً، وهو حقيقيّ. غير أنّ فيه تحقّظين، تعلّمتهما بالثمن. الأصل قد يفقد قيمته، والعائد الموعود توأم للمخاطرة المحتملة: حين يُوعَد المرء بالكثير فلاّنه يُحقّل الكثير. ودخل يكلّف صاحبه طمأنينته، أو يصطدم بما يعتزّ به، ليس ربحاً، بل مقايضةً ما كان ليقبلها لو عُرضت عليه بوضوح.

والثاني غير ماديّ، وهو أعلى الاثنين عائداً. المسار المهنيّ. المهارات. الصلات التي تُصان. الحياة الداخلية. الصحة. لا تظهر هذه في أيّ كشف حساب، ولهذا بالذات تُهفل.

وليست هذه فكرة جميلة، بل مقداراً مقيساً. حين يقيس البنك الدولي ثروة الأمم، لا يعدّ المصانع والأراضي وحدها: يحسب كذلك رأس المال البشريّ، أي القيمة الحالية لما سيكسبه الناس على امتداد حياتهم. وهذا البند هو الأكبر بفارق واسع: أربعة وستون في المئة من الثروة العالمية، أكثر من كل ما عداه مجوعاً.⁴ أمّا الاقتصادي الذي عالج التكوين أول مرّة بوصفه استثماراً بالمعنى الدقيق، لا نفقة، فقد نال جائزة نوبل لتوسيعه التحليل الاقتصادي إلى ميادين كانت تُعدّ خارجه.⁵

والصلات كذلك تُقاس. خلاصة لمئة وثمان وأربعين دراسة، شملت أكثر من ثلاثمئة ألف شخص، تنتهي إلى أنّ أصحاب العلاقات المتينة تزيد احتمالات بقائهم بمقدار النصف على من

يعيشون في عزلة.⁶ خمسون في المئة. لن يمنحك استثمار مالي عائدًا بهذا القدر، ولا واحد منها ينتقل إلى الأبناء بهذه السهولة.

فحين يتردد المرء بين وضع عشرة آلاف إضافية في توظيف مالي ودفعها في تكويني يغير مهنته، فليتذكر أنّ الخيار الثاني يعمل على سطر الأعلى، وهو السطر الذي يحكم البقية. الأصل يعود بنسبة. والمهارة تعود براتب، والراتب يعود كل شهر عشرين سنة.

هنا خذلتني أكثر الأدوات المالية، وهذا أحد أسباب بنائي أداتي الخاصة. تحسن هذه الأدوات جمع ما يظهر في كشف الحساب، ولا شيء غيره. تضع التكوين في خانة النفقات، والغذاء الذي يفتح باباً في خانة الترفيه، وحصة الرياضة في خانة الفائض، والوقت الممنوح لمن نحب في لا خانة على الإطلاق. أداة لا تعدّ إلا المال الظاهر تعطي صورةً مبتورة عن ثروة صاحبها، لأنها تتجاهل ثلثيها. تجعله يراقب الصغير ويفوت الكبير.



العيش الطيب

ما بقي بعد الوفاء بالعهود وتحقيق الأحلام رزق حل في موضعه، فليُنْفَق بطيب نفس.



وهناك ظهر الوجود، جميلًا كالرياضيات. رقم واحد، أنيق، صادق، وهو قبل كل شيء ملكي تمامًا؛ مبلغ بين يديّ أنفقه بحرية، طوال الشهر، من غير أسئلة. هكذا وُلدت طريقة Namup: الوفاء بالالتزامات أولاً، ثم نصيب للأحلام، ثم عيش حُر كريم بما تبقى.

وهذا المتاح يُنْفَق بطيب نفس وراحة بال، بلا تأنيب ضمير وبلا حساب مكشوف. وهو أَلطف انقلابات الطريقة وأحبّها إليّ. فحيث يحوّل تتبّع المصاريف كل متعة صغيرة إلى ذنب يُدَوّن ويُتَحَسَّر عليه، يكون السطر الواحد قد سوّى كل شيء من قبل، في جلسة واحدة أول الشهر. الالتزامات مؤدّاة. والأحلام تتقدم وحدها. وما بقي لا يُراقب، بل يُعاش. وقد تعلّمت أنّ الإسراف والشحّ وجهان لضياع الميزان، وأنّ القصد بينهما؛ والمتاح هو القصد وقد وُجد، لا إفراط فيه ولا حرمان.

في البداية لم يكن ذلك المبلغ، على تواضعه، يسمح لي بدور وجيه القرية. لكنه منحني حرية التصرف التي كانت تنقصني حتى حين كنتُ أنفق ثلاثة أضعافه وأترك أعلامي تتأرجح من شهر إلى شهر. فالمسألة مسألة حرية في التصرف، لا مسألة مستوى معيشة. والثروة الحقيقية ليست في المبلغ، بل في أن يملك المرء قراره في وقته وفي حركته، فيمضي حيث شاء ويقف حيث شاء.



السَّخَاءُ

المال المحبوس يركد، والمال الجاري يُحيي.



وتبقى مرحلةٌ أخيرة، وليست زينةً تُضاف إلى الطريقة. العطاء منها كأداء الإيجار سواءً بسواء: حصّةٌ من الرزق تخرج إلى أهلها في وقتها المحدّد.

فحصّةٌ ممّا يعبر البيت مصنوعةً لتخرج منه. وليست خسارةً، بل حركة، قديمةٌ قدّم فكرة الثروة نفسها: مالٌ دخل ومالٌ خرج، وبينهما بيتٌ عاش. ونُقل إليّ، من غير دريس ولا وعظ، أنّ ما يُحبس للنفس وحدها ينتهي إلى النقص عند الجميع، وأولهم من حبسه. المال مصنوعٌ ليجري، كالماء؛ فإذا خُبس أَسِن.

**«والمال إنما هو متردد بين الرعية والسلطان منهم إليه، ومنه إليهم
فإذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية»**

ابن خلدون، المقدمة، ٧٧٩ هـ.

وقد قاس الباحثون أثر هذه الحركة على صاحبها: الإنفاق على الآخرين يورث سعادةً أكبر من الإنفاق على النفس.⁸ كنتُ أعرف ذلك بالفطرة، يوم أرسل الدعم إلى والديّ. والطريقة لا تصنع شيئاً سوى أن تمنح هذا السخاء موضعاً واضحاً، مقرّراً، مُخصّصاً له مبلغه وقوعده، بدل أن يُترك لمزاج القلب ولما يتبقّى في آخر الشهر.

وتنغلق الدائرة

خمس مراحل، وقد دار السطر دورة كاملة. شكرُ النعمة ومعرفةُ ما يستحقُّ فعلاً. الوفاءُ بالعهود. تحقيقُ الأحلام بأن يدفع المرء لنفسه أولاً. العيشُ الطيب بما بقي من غير تبرير. والسخاء بما صنع ليخرج إلى أهله. ثم يبدأ الشهر التالي، وتعود الدورة، أوسع قليلاً ممّا كانت.

الوفاء بالالتزامات أولاً، ونصيبُ محجوزاً للأحلام، ثم عيشُ حُرٍّ كريم بما بقي.



ومع تقدّمي في مسيرتي رأيتُ هذا الرقم يكثر، ورأيتُ قبل ذلك إمكان ترشيده لأفسح مكاناً لمشاريع جديدة: زواج، وبيت، وأسفار. هناك شعرتُ أن هذه الطريقة لا تخبرني كم أستطيع أن أنفق فحسب، بل تقيس قدرتي على بلوغ أحلامي، وتتيح لي قبل كل شيء تقريرها، بدفع الادخار درجة أعلى من غير مساس بنمط عيشي.

واليوم تطوّرت الطريقة وبقي أساسها كما هو، وأردتُ أن أشاركها أقراني، من يعلنون قدر أحلامهم وكرامتهم وعهودهم، ويريدون التقدّم على يئنة. نحو حكمٍ مالية تضع كل شيء في موضعه: لا تجعل صاحبها بخيلاً ولا خاسراً، تصون الكرامة، وتمضي به مطمئناً نحو تحقيق طموحاته.

حسبتُ أنا بدراهم المغرب، وحسابك أنت بالعملة التي يصلك بها راتبك، درهماً إماراتياً كان أو ريالاً سعودياً. الأرقام تتبدّل. والسطر لا يتبدّل.

المؤسس



II. الطريقة في الممارسة

ما تغيّره الطريقة فعلياً في بيتٍ من البيوت، والأسئلة التي تعين على حسمها.

السطر في الممارسة

هذا هو السطر مطبقاً على بيت في دبي، دخلان وطفلان، والمبالغ بالدرهم الإماراتي. وستأتي في الصفحات التالية أمثلة من الرياض بالريال السعودي، لأنّ هذا الكتاب لأهل الخليج جميعاً، لا لبلدٍ واحد منه. العملتان متقاربتان في القيمة، فالمقادير تُقرأ بلا تحويل، وكل مثال محسوبٌ على سوقه هو، لا منقولاً من سوقٍ آخر.

أولاً ما يُوفى به من عهودٍ والتزامات، أي ما لم يعد ملكاً للبيت وإن كان في حسابه.

٧,٠٠٠	الإيجار، يُطلب سنوياً ويُورّع على اثني عشر شهراً
٥,٠٠٠	رسوم المدرسة، طفلان
٢,٠٠٠	العاملة المنزلية، براتبها وتأمينها
١,٢٠٠	الكهرباء والماء والتبريد
٩٠٠	تكافل الصحة والمركبة
٤٠٠	الهاتف والإنترنت
٢,٠٠٠	قسط السيارة، تمويلٌ بالمرابحة
١,٥٠٠	إعانة الوالدين في البلد

عشرون ألف درهم من الالتزامات. وستر العاملة المنزلية ليس ترفاً في هذا الحساب: هو في بيوت كثيرة عُشر الدخل، وراتبها وتأمينها إلزاميٌّ تُقرأ كلها في مبلغٍ واحد. وستر التكافل يبدو صغيراً لسببٍ وجيه: جهة العمل تغطّي الموظف نفسه في الغالب، فلا يبقى على البيت إلا تغطية الطفلين وتأمين المركبة. والبيت الذي لا تغطّيه جهة عمله يضاعف هذا السطر أو يزيد، وعليه أن يضعه بمقداره الحقيقي لا بمقدارٍ مستعار. ثم الادّخار، يُحجز قبل أي إنفاق، ومهيكلٌ بحسب المشاريع بدل أن يُصبّ في صندوقٍ واحد.

0,000

الدفعة الأولى للمسكن

2,000

التقاعد، يموله البيت وحده

1,000

مظروف الطوارئ

700

مخصص الزكاة

1,200

العيد والدخول المدرسي والسفر، موزعة على السنة

عشرة آلاف تُوضع جانباً قبل أول إنفاق حرّ. ولكل مظروفٍ هدفٌ له موعد: الدفعة المستهدفة ثلاثمئة ألف، وهو ما يضع الشراء بعد ستين شهراً، خمس سنوات، أفق يمكن النظر إليه في وجهه وتقصيره برفع المبلغ الشهري. أمّا مخصص الزكاة فمحسوبٌ لا مقدّر: صافي مال هذا البيت ثلاثمئة وستون ألفاً، وحصّته السنوية تسعة آلاف، أي سبعمئة وخمسون في الشهر، والفصل الخاص بالزكاة يعيد هذه الحسبة خطوةً خطوة. وعندها ينغلق السطر من تلقاء نفسه.

4,000

دخل البيت

- 20,000

الالتزامات

- 10,000

الدّخار

10,000

المتاح لك

عشرة آلاف درهم متاحة. وهذا المبلغ ليس تقديراً ولا رصيداً بنكياً، فالرصيد يُري صاحبه ما في الحساب اليوم ويتجاهل ما سيحلّ غداً. هو رقمٌ يُحسب مرّة في الشهر، ويُعرف من يومه الأول، ويُنفق من غير مفاضلة دائمة ولا تأنيب.

وهنا يستحقّ التقاعد وقفّة قصيرة، لأنّ وضع المقيم في الخليج خاصّ. لا معاش دولي ينتظر غير المواطن، ومكافأة نهاية الخدمة، على أهميتها، ليست خطة تقاعد: هي مبلغ يُصرف مرّة واحدة عند الخروج، محسوبٌ على سنوات الخدمة، ولا يعوّض ثلاثين سنة من العيش بعد الكسب. البيت الخليجي يمول تقاعده بنفسه، ولهذا يظهر سطره في المظاريف منذ الشهر الأول، لا بعد أن تتحسن الأمور.

حين لا يكون الدخل واحداً في كل شهر

البيت أعلاه يقبض راتبين ثابتين. وكثيرون لا يملكون هذه الراحة: الطبيب المناوب، والتاجر، والحرفي، والعامل لحسابه، يتحرك دخلهم بثلاثين في المئة من شهرٍ إلى شهر، وأحياناً مع مستحقاتٍ تصل متأخرة. الطريقة تصلح لهم بشرطٍ واحد: ألا يُوضع السطر أبداً على متوسط.

فالمتوسط وعدٌ لن تفي به الأشهر الضعيفة، ومن بنى عليه بنى على شهرٍ لم يأت. والأصح أن يُؤخذ **الأدنى**: أضعف الأشهر الثلاثة أو الستة الأخيرة. على هذا الأدنى تُحسب الالتزامات والادّخار، ومن ثمّ المتاح. والمتاح المحسوب على الأدنى متاحٌ يصمد دائماً، حتى في شهرٍ ضعيف، وهذا بالضبط هو المطلوب: ألا يبقى سؤال.

فماذا يفعل بالأشهر الجيدة إذن؟ لا شيء استثنائي، وفي هذا كل الأناقة. الفائض لا يُنفق، بل يسقط في المظاريف، بدءاً باحتياط الطوارئ ما دام لم يمتلئ، الأشهر السخية تقربّ المواعيد بدل أن تنفخ نمط العيش. ومع دخلٍ متقلّب، هذه هي الوسيلة الوحيدة للبناء من غير تراجع.

الخروج من دين قائم

الصفحات السابقة تقول ما يكلفه الدين. وهي لا تنفع البيت الذي يحمل ثلاثة ديون بالفعل ويتساءل من أين يبدأ، فمعرفة الثمن شيء والخروج من الورطة شيء آخر. وهذا هو الترتيب، وليس فيه شيء بديهي.

أولاً، التوقف عن الإضافة. فما دام دينٌ جديد يصل كل ثلاثة أشهر، فلا خطة خروج تصمد، مهما بلغ صاحبها من الجدِّ. وليست المسألة مسألة عزيمة، بل مسألة حساب.

ثانياً، تكوين احتياطي أدنى، واحدٍ لا غير. شهرٌ واحد من الالتزامات، لا ستة. من دونه يعيد أول إطار مثقوب البيت إلى الاقتراض ويعود كل شيء إلى الصفر. وبعد هذا الشهر، كل درهم متاح يذهب إلى الدين، لأنه هناك يعود بأكبر ما يمكن، ويفارقٍ واسع جداً.

ثالثاً، وضع الديون كلها في صفحةٍ واحدة، ولكل واحدٍ منها ثلاثة أرقام: الباقي في الذمة، والسعر السنوي، والقسط. ولم يفعلها أحدٌ تقريباً. وهنا غالباً يكتشف البيت أنَّ قرضه الصغير المنسيّ أعلى عليه من الكبير الذي يشغل باله.

رابعاً، أداء الحد الأدنى في كل مكان وتركيز الفائض كله على دينٍ واحدٍ في كل مرة. فتوزيع الجهد على ثلاث جهات يعطي شعور التقدم من غير أن يحرز تقدماً في أيٍّ منها.

ويبقى السؤال الحقيقي: أيها أولاً؟ لننتقل إلى بيت في الرياض، ونحسب له بالريال السعودي، بالطريقة واحدة والسوق يختلف. يخضّص هذا البيت ثلاثة آلاف ريال شهرياً لثلاثة ديون، والأقساط المطلوبة منه اليوم ألفان وخمسمئة، فيبقى فائض قدره خمسمئة.

٦,٠٠٠

تمويل تجهيزات المنزل، ٥٪، القسط ٣٠٠

٣٦,٠٠٠

دين بطاقة ائتمانية، ١٥٪، القسط ١,٢٠٠

٢٨,٠٠٠

تمويل بالتقسيط، ٧٪، القسط ١,٠٠٠

بمهاجمة السعر الأعلى أولاً، يتحرر هذا البيت في سبعة وعشرين شهراً ويكون قد دفع ثمانية آلاف وتسعمئة وأربعة وثلاثين ريالاً فوائد. وبمهاجمة أصغر صيدٍ أولاً، يتحرر في ثمانية

وعشرين شهراً ويكون قد دفع عشرة آلاف ومئتين وواحداً وستين. الفارق ألف وثلاثمائة وسبعة وعشرون ريالاً، وشهر إضافي.

هذا الفارق ليس ثروة، وهو بالضبط ما يسمح بجواب صادق. حسابياً، يُبدأ بالسعر الأعلى. لكن إذا كان اختفاء سطر كاملاً في الشهر الثامن، بدل الشهر الحادي والعشرين، هو ما سيجعل البيت يصمد سبعة وعشرين شهراً، فليبدأ بأصغر رصيد. الثمن ألف وثلاثمائة وسبعة وعشرون ريالاً مقابل حافز يشتغل فعلاً، وخطة يلتزم بها خير من خطة مثلى تُهجر.

وقبل المضي، كلمة لازمة عن التمويل بهامش ثابت، حتى لا يُخلط بابان ببعضهما. المرابحة لا يجري عليها سعر شهريّ على الباقي: الهامش مبلغ إجماليّ يُعلن يوم العقد ويُضمّ إلى الثمن، والقسط ثابت إلى آخر المدّة، فلا وجود لعמוד «السعر السنوي» فيها أصلاً. ولإدراجها في الترتيب أعلاه تُحوّل كلفتها المُعلّنة إلى كلفة سنوية مكافئة، لا لتصير فائدة، بل لتصير قابلة للمقارنة مع غيرها.

ويتربّ على ذلك أمر عمليّ يجهله كثيرون، وهو الأهمّ هنا: السداد المبكر في المرابحة لا يخفّض الكلفة تلقائياً، لأنّ الهامش مستحقّ بالعقد لا بمرور الزمن. ما يخفّضه هو إبراء من المؤسسة، وهو تنازل تقديرّيّ منها لا حقّ مكتسب لصاحب التمويل. فالسؤال عنه يكون قبل التوقيع، لا بعده. ولهذا لا تدخل المرابحة في حسبة السداد المبكر التالية إلا بعد التحقق من هذا الشرط، وهو ما يفعله التطبيق: يعرض كلفتها المُعلّنة كما هي، ولا يُعدّ بتوفير لم تلتزم به المؤسسة.

وحين تنطلق الآلية، تعود مفاضلة كل شهر: السداد المبكر أم تغذية مظروف؟ الحساب أبسط ممّا يبدو، وهو يخصّ التمويل الذي يجري سعره على الباقي. عشرة آلاف ريال تُسدّد على تمويلٍ بخمسة عشر في المئة توقّر ألفاً وخمسمئة ريال في السنة، بيقين. والعشرة آلاف نفسها في ودیعة تعود بثلاثة في المئة تعطي ثلاثمئة. فما دام ذین غال قائماً، فهو أفضل توظيف في البيت، ومظاريف المشاريع تنتظر. أمّا الالتزامات فتبقى مؤدّاة: إعانة الأهل ليست مشروعاً، بل التزاماً.

ونقطة أخيرة، وهي التي تفوت البيوت أكثر من غيرها. يوم يحلّ آخر قسط، لا يجوز أن يعود المبلغ المحرّر إلى المتاج. يلتحق بالمظاريف في الشهر نفسه. وإلا خرج البيت من الدّین من غير أن يربح شيئاً، وابتلع نمط العيش في صمتٍ ما حرّزته سنواتٍ من الجهد.

آخر قسطٍ في دین هو أول قسطٍ في مشروع.



الحياة بين بلدين

السطر الذي وُضع للتوّ يسري في كل مكان. ويبقى وضعٌ خاص، يعني جزءاً كبيراً من البيوت التي ترافقها Namup، ويستحقّ فصله: أن تُعاش الحياة المالية في بلدين معاً.

هناك حسابٌ لم يعلّمه أحدٌ لأحد، ويُجرى مع ذلك عدة مرات في الأسبوع. يُرى سعرٌ فيحوّله الرأس من غير أن يُؤمّر. لا لمعرفة إن كان في المتناول، فذلك معروفٌ سلفاً، بل لمعرفة ما يمثّله هناك. هذا المنعكس لا ينطفئ أبداً.

وليست هذه حالة عبور، بل حالة دائمة، وتستحقّ أكثر من هامشٍ في صفحة. الدخل يصل بعملية، وجزءٌ من الالتزامات يُؤدّى بعمليةٍ أخرى. أمّا التفكير فيبقى في الغالب تفكير بلد المنشأ؛ يُكسب هنا، ويُقدّر هناك، ويُحمل في الرأس سلّماً أسعاراً لا يتطابقان تماماً أبداً. وهذه المحاسبة المزدوجة عبءٌ خفيّ يحمله صاحبه في كل قرار، وتتجاهله الأدوات المالية العادية تجاهلاً كاملاً.

ويُضاف إلى المحاسبة المزدوجة التزاماتٌ لا يلزم بها قانون ولا يخطر لأحد أن يتخلّف عنها. الإعانة المرسلة كل شهر إلى الوالدين. المشاركة في مناسباتٍ عائلية. البيت الذي يُبنى هناك، حجراً بعد حجر، على عشر سنواتٍ أحياناً. ووراء ذلك كله مشروعٌ لا يُقال دائماً بصوتٍ عالٍ: العودة يوماً، والعيش بهدوءٍ من ثمرة عمر عمل، في البلد، بين الأهل. ويضيف كثيرون طموحاً أوسع، أن يسهموا في تنمية بلادهم، وأن يستثمروا فيه، وأن ينشئوا فيه، وألا يكونوا من يرسل فحسب بل من يبنّي.

وهذه النوايا نبيلة ومعقولة تماماً، ليست عاطفةً زائدة ولا تهوراً. وكل ما تحتاج إليه أن تُوضع داخل الخطة بدل أن تُحتفل بجانبها، فما دخل الخطة هان، وما بقي خارجها أرهق. وهذا بالضبط ما تفعله الطريقة: تضع هذه الالتزامات في عمود الالتزامات حين تكون مستحقة، وتضع مشروع العودة في مظلوفٍ يحمل اسمه وموعده.

ومتى وُضع هذا الإطار، صارت الصعوبات التقنية قابلةً للمعالجة، وهي هي في كل مرّة.

- الصرف والقراءة بعلمتين، لمعرفة ما يكلفه المشروع حقيقةً.
- إجراءات الإدارتين، والوثائق التي تطلبها كلّ منهما بعد سنوات.
- الكلفة الحقيقية للتحويلات، وقلّة من البيوت تحققت منها مرّة واحدة.

• صيغة التمويل الأنسب لاستثمار يُدار من بعيد.

وفي هذه النقطة الأخيرة تنبيه بسيط: على التحويل عبر مؤسسة مصرفية، الكلفة المتوسطة الملاحظة تقارب خمسة عشر في المئة من المبلغ المرسل، بينما الهدف المحدد دولياً هو النزول تحت ثلاثة في المئة. فأداء الحق لأهله واجب لا نقاش فيه؛ أَمَا أن يُدفع الثمن العادل عدة مرّات لمجرد أدائه، فليس من الواجب في شيء.

وكلمة أخيرة عن حلقات التعاون. الجمعية، وهي ممارسةٌ خليجيةٌ راسخة، أن يدفع عدوُّ أشخاص المبلغ نفسه في صندوقٍ مشترك، ويخرج كلُّ بدوره بالمجموع كاملاً. وهي في المغرب العربي تُعرف باسم دارت، وآليتها واحدة. هذا تمويلٌ متبادل بلا زيادة، قائمٌ على الثقة. وليس ادّخاراً، ولا تحسبه الطريقة ادّخاراً أبداً: قبض الدور معناه استلام شلقةٍ تُردّ في الأشهر التالية. موضع الجمعية في عمود الالتزامات، لا في الادّخار.

حين يكبر الادّخار

يأتي وقت، بعد سنة أو سنتين من الانضباط، يصير فيه في م ظروف المسكن مبلغ يبدأ في أن يُحسب له حساب. وهي لحظة جميلة يستحقّها صاحبها. وهي كذلك اللحظة التي يُطرح فيها سؤال، وقد أجابت عنه المرحلة الأولى من الطريقة: شكر النعمة رفضاً لأن يخمل ما وُضع بين أيدينا من غير أن يخدم.

فالمال الخامل لا يبقى على حاله. الأسعار ترتفع، ببطء لا يكاد يُرى، والمبلغ الذي لا يتحرك خمس سنوات يشتري في آخرها أقلّ ممّا كان يشتري في أولها. ليس هذا رأياً، بل حساباً، ويسري على العملات كلها. مئة ألف ريال مجعّدة خمس سنوات، في بلد ترتفع فيه الأسعار اثنين في المئة سنوياً، تشتري في النهاية أقلّ بنحو تسعة آلاف وأربعمئة ريال ممّا كانت تشتريه في البداية. لم يأخذ أحدٌ من صاحبه شيئاً، والخسارة واقعةٌ مع ذلك. وتجاهل هذا التأكل قبولٌ بأن يُخسر في صمتٍ ما بذل في جمعه جهدٌ طويل.

والطريقة لا تقول أين يوضع المال. ليس هذا دورها. والحذر واجبٌ من كل من يزعم معرفة ذلك من غير أن يعرف شيئاً عن الحالة. وهي في المقابل تعطي الشيء الوحيد الذي يهمّ فعلاً في القرار: **أفق كل م ظروف.**

- ما قد يُحتاج إليه غداً، أي احتياط الطوارئ، لا يُوظّف. يجب أن يكون متاحاً فوراً وبلا خطر أن يقلّ يوم إخراجهِ. عائده ليس الموضوع؛ إتاحتُهُ هي الموضوع كلّهُ.
- ما هو مرصودٌ لمشروع قريب، سنة أو سنتين، يُحمى قبل أن يُطلب له نموّ. خسارة عشرة في المئة في السنة التي يُوقَّع فيها العقد أعلى من كل ما كان العائد ليقدمه.
- وما لن يُستعمل قبل عشر سنوات أو عشرين، والتقاعد في مقدمته، يحتمل التقلّبات، لأنّ الزمن هو بالذات ما يتيح امتصاصها.

والأدوات المتاحة في الخليج معروفةٌ بأسمائها: الوديعة، والصكوك، والصناديق، والعقار. والطريقة لا ترجّح بينها ولا تنصح بواحدة؛ إنما تعطي الأفق الذي يُرجّح على أساسه، وتطلب قبل كل شيء معرفة كلفة الدخول وكلفة الخروج، فهما ما يُنسى.

وأمرٌ آخر، يُغفّل كثيراً وهو حاسم: **الدرهم المذخّر نفسه لا يساوي الشيء نفسه بحسب الوعاء الذي يُوضع فيه.** في دول الخليج لا ضريبة على دخل الأفراد، فالسؤال هنا ليس سؤال ضريبة، بل سؤال طبيعة الوعاء: هل المال متاحٌ فوراً، وهل رأس المال محميّ، وكم

يكلّف الخروج منه قبل مواعده. أمّا البيت الذي يحتفظ بمالٍ أو عقارٍ في بلد المنشأ، أو ينوي العودة إليه، فيدخل في مجالٍ آخر تماماً: هناك تُوجد الضريبة، وتوجد الأطر التي تخفّفها مقابل تجميدٍ أو سقف، ولها أسماءٌ مختلفة في كل بلد. بيتان يضعان المبلغ نفسه جانباً عشرين سنة، أحدهما في إطارٍ فيشّر والآخر في حسابٍ عاديّ، لا يصلان إلى النتيجة نفسها، والفرق ليس هامشياً. والأولى الاستعلام عن أطر البلدين معاً قبل فتح أي شيء: هي أعلى ساعةٍ أجرأ في حياةٍ ماليةٍ بأكملها.

حماية السطر

تقوم الطريقة كلها على فرضية لا يقولها أحد: أنّ السطر الأول يصل. وتستحقّ أن تُقال صراحةً، فهي الحادثة الوحيدة القادرة على إسقاط خطة سليمة في كل ما عداها.

والسؤال يُطرح مرّةً واحدة، في هدوءٍ وسعةٍ من الأمر، بدل أن يُطرح يوم لا يبقى خيار. لو توقف الدخل غداً، كم من الوقت يصمد السطر؟

بيت مثالنا مدينٌ بعشرين ألف درهم كل شهر، مهما حدث. ستة أشهر بلا دخل تعني مئة وعشرين ألف درهم يجب إيجادها. والرقم قاس. وهو نافعٌ قبل كل شيء لقسوته، لأنه يعطي المقدار الدقيق لما ينبغي أن تغطّيه الحماية.

وثلاث مُدَدٍ تستدعي ثلاثة أجوبةً مختلفة.

- أسابيع قليلة. هذا دور مظلوف الطوارئ، وهو يؤدّبه جيداً.
- أشهر قليلة. توقّف عن العمل، أو فقدانه. وما يُقبَض عندئذٍ، ولكم من الوقت، يتوقف كلياً على البلد وعلى وضع الإقامة والعقد. كثيرون مغطّون أكثر ممّا يظنّون، وآخرون يظنّون أنفسهم مغطّين وهم غير ذلك إطلاقاً. الخطأ أن كلاهما غالي، وساعة واحدة تكفي لمعرفة أيّ الجانبين هو الصحيح. وللمقيم في الخليج بنذ إضافي لا يعرفه غيره: فقدان العمل يجزّ معه فقدان الإقامة بعد مهلة قصيرة، فيقلب سؤال الاحتياط من سؤال راحةٍ إلى سؤال بقاء في البلد. الاحتياط هنا ليس حذراً زائداً، بل هو الوقت اللازم لإيجاد عمل آخر قبل أن تنتهي المهلة.
- نهائياً. عجز أو وفاة. وإذا كان أشخاص يعتمدون على هذا الدخل، فالسؤال لم يعد يخص صاحبه وحده. البيت الذي التزم للتوّ بعشرين سنة عليه واجب أن يعرف ماذا يحدث إذا اختفى الدخل الذي يحمل هذا الالتزام.

ولا تبيع Namup حمايةً ولا توصي بواحدة. الصيغ موجودة، تقليديةً أو قائمة على التكافل، أي على تجميع اشتراكات المشتركين لتغطية من تصيبه المصيبة منهم، واختيارها يعود إلى فصل التمويلات. وما تطلبه الطريقة يسعه فعلان: التحقق ممّا هو قائم بالفعل، ثم كتابة الفجوة الباقية بالحبر. فالفجوة المسقاة تُعالج، والفجوة المتجاهلة تُكتشف في أسوأ لحظة وأضيقتها.

لا يُحمى جيداً إلا ما قدّر برقم أولاً.



السطر حين يعيش المرء وحده

بيت الشخص الواحد ليس نصف بيت. السطر فيه هو هو. والمراحل هي هي، بل الطريقة فيه أبسط في نقطة واحدة: لا أحد يُقنّع، ولا مفاوضة، ولا حديثٌ يُهَيِّأ. القرار يتّخذ في ثلاث دقائق.

أما التعرّض للخطر فليس هو هو، ومن غير النزاهة السكوت عنه. بيتٌ بدخلين يفقد أحدهما يتربّح. وبيتٌ بدخل واحد يفقده يتوقف. وثلاث نتائج عملية تترتب على ذلك.

الاحتياط يُحسب على ستة أشهر، لا ثلاثة. على عشرين ألف درهم من الالتزامات، هذا يعني مئة وعشرين ألف درهم، ولا طريق مختصر إليها. وليس هذا الاحتياط إفراطاً في الحذر، بل هو بديل الراتب الثاني الغائب.

والحماية أهمّ هنا، لا أقلّ. الحدس الشائع مضللّ: «لا أحد يعتمد عليّ، فلا حاجة بي إلى شيء». في حالة الوفاة قد يكون هذا صحيحاً أحياناً. وفي حالة التوقف عن العمل هو خطأً تملأ، لأنّ أحداً لن يؤدي الإيجار نيابةً عن صاحبه وهو يتعالج.

والملاذ يُقرّر على البارد. من يتّصل به إذا لم يمرّ الشهر؟ والذي عاش وحده وأجاب عن هذا السؤال في هدوء ليس في وضع من يكتشفه مساء أحد الأيام. والجواب يسري في الاتجاهين: من يُعتمد عليهم يعتمدون على الأرجح على صاحبهم أيضاً.

وكلمةٌ أخيرة عن الانضباط. في بيت الاثنين يمسك كلّ بيد الآخر قليلاً. وفي بيت الواحد يتولّى هذا الدور الاقتطاع التلقائي، ولهذا بالذات لا يكون الإدّخار من المنبع هنا كمالياً، بل هو قطعة البناء الأساسية.

السطر لاثنين

نادراً ما تصطدم ميزانية بيت بالرياضيات. هي تصطدم بسؤال من يقرّر.

حين يعيش شخصان معاً، يأتي كلّ منهما بتاريخ مع المال، وكثيراً ما يكون التاريخان متعاكسين: أحدهما نشأ في خوف النقص، والآخر على أنّ المال يُنفق. ومن غير إطارٍ مشترك، يصير كل شراءٍ مفاوضة، وكل مفاوضة فرصةً للحكم على الآخر. وهذه المراقبة المتبادلة هي التي تُنهك الزوجين، أكثر بكثير من مبالغ الإنفاق.

والطريقة تحسم بكلمة: الحساب يُوضع **معاً**، والإنفاق يجري **منفصلاً**. مرّة في الشهر، معاً، يُوضع دخل البيت، وتُوضع الالتزامات، وتُوضع قبل ذلك المظاريف، أي المشاريع التي يحملها الاثنان. وهذه هي اللحظة الوحيدة للنقاش. يُتحدّث فيها عن الأحمال والالتزامات، لا عن مشتريات البقالة. ثم يُقسّم المتاح الخارج منها إلى حصتين شخصيتين، لا يقدّم أيٌّ من الاثنين حساباً عن حصته للآخر.

وليس مطلوباً من هذه القسمة أن تكون متساوية، بل أن تكون مقرّرة. مثلاً يجعل الأمر ملموساً. على دخلين قدرهما أربعة وعشرون ألفاً وستة عشر ألفاً، ومتاح قدره عشرة آلاف، تعطي القسمة بالنسبة ستة آلاف وأربعة آلاف؛ وتعطي القسمة المتساوية خمسة آلاف لكلٍّ منهما. للصيغتين وجاهتهما، ولا شيء يُلزم بأن يُحسم الأمر كما حسمه الجيران. والخيار السيئ الوحيد هو ألا يُختار، فيُترك كلّ منهما يخفّن.

تعليم السطر للأبناء

ما يحتفظ به الطفل في شأن المال لا يكاد يكون يوماً ما شُرح له. هو ما رآه يُفعل.

الطفل الذي ينشأ في بيت يكون فيه المال موضوعاً متوتراً، أو مسكوتاً عنه، أو مخجلاً، يتعلّم ذلك ويعيده بعد ثلاثين سنة من غير أن يعرف من أين أتاه. والطفل الذي يرى والديه يضعان أربعة أرقام مرّة في الشهر، بهدوء، يتعلّم شيئاً آخر تماماً: أنّ المال يُنظر إليه في وجهه، وأنه يطيع طريقة.

وثلاث خطوات، بحسب السنّ.

في الصغر، ثلاثة مظاريف. مئة درهم من مصروف الجيب تُوزّع توزيعاً حسناً: حصة تُحفظ لمشروع له اسم، وحصة تُنفق من غير تبرير، وحصة تعود إلى غيره. هذه هي الطريقة كاملة، مصغّرة، ويفهمها ابن الثامنة من أول مرّة.

في المراهقة، الإيصال الحقيقي. تُعرض عليه أرقام البيت، مرّة واحدة. لا لإقلاقه، ولا ليطلب منه ترجيح أي شيء إطلاقاً، بل ليرى أنّ الميزانية ليست لغزاً من ألغاز الكبار: هي طرح. والبيت الذي يخفي أرقامه يعلم أنّ المال شيء مخجل.

في الكبر، الوثائق. يأتي يوم لا تعود فيه الخدمة تربية بل عملية: أن يُعرّف أين الأوراق، وما القائم، وما المستحقّ. وللفضل الخاص بالوثائق عودة إلى هذا.

وتحقّق أخيراً. الابن ليس مراقب حسابات والديه. تُعرض عليه طريقة، ولا يُحقّل قلق.

اختيار تمويل عن بيئة

عند شراء كبير، يجد البيت نفسه غالباً أمام خيار لا يتقنه: اللجوء إلى أدوات التمويل التقليدية أم إلى الصيغ التي تُسمى تشاركية. والالتباس واقع على مستويين متميزين، لا بدّ من الفصل بينهما ليصحّ القرار.

المستوى الأول يعود إلى ضمير كل إنسان وقناعاته، وإلى المرجع الذي اختار أن يتّبعه. ولا تقول Namup في هذا شيئاً، وليس من شأنها أن تقول. ولا ينبغي لأيّ تطبيق أن يحسم بدل صاحبه ما يخصّ حياته الداخلية.

والمستوى الثاني هو الواجهة المالية، وهنا تقدّم Namup الوضوح: ما تكلفه الصيغة فعلاً على البيت الذي يتعاقد بها، وما تعود به عليه، مالياً وخصائص غير مالية.

والصيغ الأكثر طلباً تستجيب لمنطقتين مختلفتين.

- المراجعة: تشتري المؤسسة السلعة ثم تبيعها بهاميش ثابت، فعلى سلفاً ولا يتغير، بدل فائدة تجري على المدّة.
- الإجارة: إيجارٌ مقرونٌ بخيار الشراء، فيسبق الاستعمال التملك.
- المشاركة المتناقصة: ملكيةٌ مشتركة مع المؤسسة، تُشترى حصتها تدريجياً حتى التملك الكامل.
- التكافل: تغطية قائمة على تجميع اشتراكات المشتركين لتعويض من تصيبه المصيبة منهم، بدل قسط يُدفع بلا رجعة.

وتوضيخ لا غاي عنه قبل المضي: **هذه الصيغ ليست معروضة في كل مكان.** عدة أسواق أوروبية لا تقدّم منها شيئاً عبر قناة المؤسسات المنظمة، وما هو قائم في بلد لا يقول شيئاً عن البلد المجاور. أمّا في الخليج فالعرض واسعٌ ومنافسه قائم، وهذا يجعل المقارنة ممكنةً وواجبة. التحقق قبل البناء. وخطة موضوعة على خيار لا وجود عملي له حيث يُقيم صاحبها ليست خطة، بل أمنية.

وقاعدة المقارنة واحدة ولا مجاملة فيها: الكلفة الإجمالية، بكل ما فيها، على المدّة كلها. ولا بدّ من قولها بوضوح، فقد تخرج صيغة بهاميش ثابت أعلى من تمويل تقليديّ مكافئ. وهذه الملاحظة لا تُسقط صيغة ولا تُكرّس أخرى. هي فقط تجعل الترتيب ممكناً: هذا

الخيار يكلف كذا أكثر على المدّة، ويقدم في المقابل إطاراً تعاقدياً موافقاً لما يبحث عنه صاحبه. ودفع فارقٍ مقبولٍ من أجل إطارٍ مختارٍ قرارٌ مشروع، بشرط أن يتخذ مع معرفة الثمن، لا مع جهله.

الزكاة، الحصة التي تعود

هذا الفصل موجّه إلى القارئ المسلم الراغب في أداء زكاته. ولمن لا يعنيه الأمر أن ينتقل إلى الفصل التالي، فالطريقة تعمل من دونه.

الزكاة ليست عطاءً متروكاً للمزاج: هي اقتطاعٌ سنوي، محسوب، ومستحق. في كل سنة تعود حصةٌ ممّا يملكه البيت بالفعل، لا ممّا يكسبه، إلى غيره. المبدأ بسيط. أمّا تطبيقه فأقلّ بساطةً بكثير، ومن غير النزاهة تقديمه على أنه بديهي.

النصاب، أي العتبة التي يصير المرء عندها معنياً، مرتبطٌ بقيمة وزن من الذهب، وتعريفه الدقيق والسعر المعتمد يختلفان باختلاف المراجع. أمّا نطاق ما يدخل في الحساب وما يخرج منه فمحلّ اجتهادات متباينة منذ زمنٍ طويل. والذهب مثلاً حاضرٌ في كل بيت خليجي تقريباً: هل يدخل ثلّي البيت المستعمل في الحساب أم لا، مسألةٌ اختلف فيها أهل العلم. ولا تحسم Namup شيئاً من هذا ولا تصدر فيه رأياً. الأداة تحسب وفق المرجع الذي عيّنه صاحبها بنفسه، وتجعل هذا الحساب مقروءاً. والموقف ثابت: في هذه المسائل يختار صاحب الحساب مرجعه، وينفذ التطبيق.

ورتبة من المقدار، حتى لا يبقى الفصل مجزّداً. المعدّل المعمول به عموماً اثنان ونصف في المئة من صافي المال المعني، والمرجع الأكثر انتشاراً يضع النصاب عند ما يعادل خمسة وثمانين غراماً من الذهب. على صافي مال قدره ثلاثمئة وستون ألف درهم، هذا يمثل تسعة آلاف درهم مستحقة مرّة في السنة، أي سبعمئة وخمسين درهماً تُوضع جانباً كل شهر. هذه المعايير تعود إلى المرجع المتّبع، ولا يختاره أحدٌ سوى صاحبه. أمّا آلية التخصيص فلا تتوقف على مذهب.

ومسألان تتردّدان في كل مجلس هنا، وجوابهما في الطريقة واضحٌ وإن بقي أصلهما إلى المرجع. الأولى، الجمعية: من قبض دوره فقد استلم شلّة في ذمته يردها في الأشهر التالية، ولذلك تضعها الطريقة في الالتزامات لا في اللدّار، وتعرض الشاشة سطر «ديون مخصومة» ليُطرح منها ما هو من هذا الباب. أمّا هل يُخصم فعلاً من القاعدة الزكوية فمسألةٌ تعود إلى المرجع المتّبع، ولا تدرّج فيها الأداة. والثانية، مكافأة نهاية الخدمة: هي مالٌ لم يُقبض بعد ولا يُتصرّف فيه اليوم، فلا تحسبه الطريقة في الاحتياط ولا فيما هو متاح، لأنّ ما لا يُسحب لا يحمي شيئاً. وهل يدخل في القاعدة الزكوية قبل قبضه، فذلك أيضاً إلى المرجع.

وتبقى صعوبة عملية محضة، تُحلّ من غير حوض في الأصل، ويغفل عنها الجميع تقريباً. الدورة تُحسب **بالسنة القمرية**، وهي أقصر من السنة الميلادية بأحد عشر يوماً تقريباً. فالموعد الذي حلّ في العاشر من مارس يحلّ في العام التالي في السابع والعشرين من فبراير. ثم يتقدّم مرّة أخرى. ومن غير علامة مكتوبة، ينزلق التاريخ، ويضيع، وينتهي الأمر بأداء بالتقدير سنة بعد سنة.

والعلاج في حركتين. تُدوّن مرّة واحدة الليلة التي بلغ فيها المال النصاب، ثم تُقدّم عشرة أيام تقريباً في كل سنة ميلادية. ويُخصّص لها شهرياً، كما يُخصّص لأي استحقاق سنوي، حتى يكون المبلغ حاضراً يوم يحلّ. والخطأ الأكثر شيوعاً ليس خطأ حساب، بل نقص استعداد: أن يُكتشف مبلغ مستحق في اللحظة التي يصعب فيها إخراج دفعة واحدة. المبلغ الدقيق يعود إلى المراجع المختار؛ أمّا حضوره في وقته فيعود إلى الطريقة.

الوثائق، برهان الانضباط

نادراً ما يُحسم ملف تمويلي على رقم. يُحسم على شهادة لا يُعثر عليها.

التدبير الدقيق لا يقف عند أرقام صحيحة، بل يفترض أوراقاً يمكن العثور عليها. عقدٌ، وكشف حساب، ووصل، وسند ملكية، وشهادة تغطية؛ هي الوثائق التي تُثبت، عند اللزوم، حقيقة ما تقوله الأرقام. وتقوم على هذه المادة تصفية تركة، أو مراجعة إدارية، أو إجراء يُدار من بعيد في بلدٍ آخر.

وهذه الأوراق تتفرّق عملياً بين عدة صناديق بريد، وأجهزةٍ تغيّرت مع السنين، ومجلد تنزيلات يُدفن فيه المهمّ تحت العارض. وتشتدّ الصعوبة على البيوت الخاضعة لإدارتين، لا تتطابق متطلباتهما وتظهر أحياناً بعد سنوات.

وامتدادان يستحقّان التنبيه. الأول يخصّ الوصول إلى التمويل: في عدة بلدان يُحكّم على ملف الاقتراض بالسجلّ بقدر ما يُحكّم عليه بالادّخار، وقد يُرفض تمويل شخص حديث الإقامة رغم دفعة أولى مكتملة. وهذا السجلّ يُبني ببطء، ويستحقّ أن يُراقب كما يُراقب سطرٌ من الخطة.

والثاني يخصّ الانتقال إلى الورثة. المال يُهيّأ كذلك لمن يأتي بعد، والقواعد المطبّقة تتوقف على البلد وعلى المرجع الذي اختاره كلّ لنفسه؛ وهذا الكتاب لا يحلّ محلّها. أمّا ما يؤكده من غير تردّد فهو أنّ وضوح الحسابات وترتيب الوثائق أول خدمة تُقدّم إلى الأهل. الميراث الواضح يوفرّ على من نحتّ سنواتٍ من التعقيد.

فحفظ هذه الوثائق مرتّبةً، محمّيةً، وفي المتناول خلال لحظات، ليس احتياطاً زائداً إذن. هو الامتداد المنطقي للطريقة: وضوح الحسابات يستدعي وضوح الملفات، وأحدهما من غير الآخر يبقى هشّاً.

III. الأدوات

ثمانى بطاقات حساب، مأخوذة واحدة واحدة من محرّك التطبيق.

كيف تستعمل هذه الصفحات

طريقة تبقى حبيسة كتاب لا تنفع أحداً. والصفحات التالية تضعها بين يدي قارئها في أبسط صورها، تلك التي لا تحتاج إلى هاتف ولا إلى اشتراك ولا إلى اتصال: بطاقة، وقلم، وعشر دقائق في الشهر.

وهذه البطاقات ليست جداول تُملأ على غير هدى. كل واحدة منها تستعيد، خطوة خطوة، حساباً ينفذه التطبيق فعلاً، بعثاته وقواعده الدقيقة. ولن يُعثر هنا على رقم اخترع للزينة: حين تعلن بطاقة خمسة عشر في المئة أو اثنين ونصف في المئة، فهو الرقم الذي يدور في المحرك.

وتحمل كل خطوة ثلاثة أشياء: علامتها، وما يُفعل فيها، ولماذا. والسطر الأخير، الموسوم بعلامة يساوي، هو النتيجة. تُنقل البطاقة على ورقة، أو تُطبع الصفحة. وسيكون الشهر الأول خاطئاً على الأرجح، ولا أهمية لذلك، لأن الثاني سيكون أقل خطأ.

وتُختَم كل أداة بما يفعله التطبيق نيابةً عن صاحبه، وما يطلبه منه، وما يعيده إليه، ومثال مرقم مأخوذ من الشاشة المرافقة.

وكلمة عن هذه الأرقام حتى لا تفاجئ. القسم السابق تابع بيت دبي، ودخله أربعون ألف درهم. وأمثلة هذا القسم تتابع بيتاً آخر، هو البيت الظاهر في التطبيق، ودخله اثنان وثلاثون ألف درهم. وليس هذا سهواً: كل مثال ملصق بالشاشة التي يعلّق عليها، حتى يمكن إعادة الحساب على ما هو تحت العين مباشرة. والعملة واحدة في القسمين، فلا شيء يُحوّل بين صفحة وأخرى.

الأداة التي تمسك باليد هي التي تفهم.



الأداة ١. سطر الشهر

هي الطريقة كاملة، في أربعة أرقام. تُوضع مرّة في الشهر، في الموعد نفسه دائماً، ويُفضّل أن يكون يوم وصول الرزق.

وضع سطر الشهر	
أ تُكتب المداخيل المنتظمة في هذا الشهر إذا كان الدخل متغيراً، يُؤخذ أضعف الأشهر الستة الأخيرة. المتوسط وعدّ لن تفي به الأشهر الضعيفة.	
ب يُجمع كل ما هو مستحقّ لغيرك الإيجار، والفواتير، والأقساط، وإعانة الأهل. الالتزام المقطوع لم يعد خياراً يُستأنف كل شهر.	
ج تُجمع مظاريف الادّخار تُحجز قبل أول إنفاق حرّ، لا ممّا يتبقى في آخر الشهر.	
= أ - ب - ج مُتّاح لهذا الشهر	

وهذا المُتاح يُنقّق بطيب نفس، بلا تهريرٍ ولا مسك دفاتر. ويبقى تحقّق واحد، لا يكاد أحدٌ يجريه ويجريه التطبيق دائماً: يجب ألاّ يقضم الادّخار من الحدّ الأدنى اللازم للعيش.

التحقّق من الحدّ الأدنى

د

يُحسب عشرون في المئة من الدخل (أ)

دون ذلك لا يعيش البيت، وإنما يصمد. هذه هي العتبة التي يحميها المدرك.

هـ

يُكتب الحدّ الأدنى القانوني للأجور في البلد

الحدّ المعتمد هو الأكبر من الاثنين، د أو هـ، لا الأصغر أبداً.

=

يجب أن يبقى المتاح فوق هذا الحدّ

فإن نزل تحته، فالادّخار هو المرتفع. يُخفّض مطرووف، لا الإيجار.

في تطبيق NAMUP

يعيد Namup حساب هذا السطر باستمرار، كلما تحركت الأرصدة، ويراقب الحد الأدنى عند كل تغيير. وهو يعرف كذلك أي الالتزامات أدي وأيها لم يحل بعد، وهو ما يجهله الرصيد البنكي دائماً.

دخلك، قائمة التزاماتك، مبالغ مظاريفك

منك

متاح الشهر، عدد الأيام التي يصمدها، تنبيه إذا نزل تحت الحد الأدنى

إليك

مثال الشاشة

البيت الظاهر على الشاشة يكسب ٣٢,٠٠٠، ويستحق عليه ٢١,٥٠٠، ويضع جانباً ٦,٥٠٠: ٣٢,٠٠٠ - ٢١,٥٠٠ = ٦,٥٠٠ = ٤,٠٠٠ متاحة. ثم يجري عليه اختبار الحد الأدنى. عشرون في المئة من ٣٢,٠٠٠ تساوي ٦,٤٠٠، والمتاح ٤,٠٠٠ فقط. هذا البيت يدخر أكثر مما يحتمله دخله، وهذا بالضبط ما وُجدت البطاقة الثانية لتكشفه.

خطائي

أين يذهب مالي؟

هذا الشهر، جار

١ دخل الشهر ٣٢,٠٠٠ درهم

٢ الالتزامات - ٢١,٥٠٠ درهم

٣ مشتريات المدي الط... درهم

٤ الادخار - ٦,٥٠٠ درهم

= المتاح لك ٤,٠٠٠ درهم

الدخل - الالتزامات - الادخار = ما يبقى لك لتعيش.

> تقويم الشهر

عبد الأضحى ٥,٠٠٠ درهم

> إدارة الاشتراكات

٤ اشتراكات نش... ٣٢٠ درهم/شهر

الأداة ٢. تقويم السنة

نادراً ما تنكسر ميزانية على اليومي المتكرر. إنما تنكسر على ما يعود مرّة في السنة، وقد نسي طوال أحد عشر شهراً، ثم حلّ دفعةً واحدة.

والقسمة هنا ليست القسمة المتوقعة. لا يُقسم على اثني عشر، بل على عدد الأشهر الباقية قبل الاستحقاق، وهو أصدق: استحقاق بعد أربعة أشهر لا يُهيأ له في اثني عشر. هذه هي قاعدة المحرك بالضبط، وهي أصدق: استحقاق بعد أربعة أشهر لا يُهيأ في اثني عشر.

تسوية استحقاق سنوي

أ يكتب الاستحقاق ومبلغه

العيد، والتغطية، والدخول المدرسي، والسفر، والضريبة، ومراجعة السيارة. كل ما لا يعود إلا مرّة ويعود يقيناً.

ب تُعدّ الأشهر التي تفصل عنه

لا اثنا عشر. عدد الأشهر الباقية فعلاً، ابتداءً من الآن. والاستحقاق الذي يرتفع كل سنة، كالرسوم المدرسية، يُخصّص له على مبلغ السنة القادمة لا الماضية.

أ ÷ ب

مخصّصك الشهري لهذا الاستحقاق

تُعاد البطاقة لكل استحقاق، ثم تُجمع المخصّصات. ويلتحق المجموع بالسطر ج في الأداة الأولى. الدورة الأولى قاسية، لأن البداية تقع في وسط السنة والأشهر ناقصة. ولن تكون قاسية بعد ذلك أبداً.

في تطبيق NAMUP

يعرف Namup سلفاً الاستحقاقات الخاصة ببلد صاحبه ويتقويمه، بما فيها التي تتحرك من سنة إلى أخرى، وبحسب عدد الأشهر الباقية وينشئ المظروف المقابل. ولا حاجة أبداً إلى إجراء القسمة باليد.

مبلغ الاستحقاق، الشهر الذي يحل فيه

مذك

المخفص الشهري، مظروفاً خاصاً به، تذكيراً حين يقترب الموعد

إليك

مثال الشاشة

تعرض الشاشة استحقاقات مايو ٢٠٢٦، على بعد اثني عشر شهراً. عيد الأضحى، ٥,٠٠٠ درهم: $0,000 \div 12 = 417$ درهماً في الشهر. وتكافل الصحة والمركبة، ٦,٠٠٠ درهم على الأفق نفسه: $6,000 \div 12 = 500$ درهم في الشهر. ومعاً ٩١٧ درهماً تلتحق بالسطر ج في الأداة الأولى، ويومان يحقان عن أن يكونا يومين ثقيلين.



الأداة ٣. مقيّم الشراء

هذه أقصر أدوات الكتاب، ولعلّها أنفعها. وهي لا تمنع الشراء، فليس ذلك دورها ولا دور أحد. هي تجعل المشتري عارفاً بما يشتري.

وثبني العلامة على مرحلتين، كما في التطبيق تماماً: علامة أولى، حسابية محضة، ثم تصحيحات. ولا واحدة منهما تتوقف على مزاج أحد.

العلامة الأولى

الثمن، وما سيكلفه كل شهر إن كان متكرراً
للإشتراك ليس شراءً، بل التزامٌ جديد يدوم بعد أن يُنسى.

أ

ما يُدفع منه من متاح هذا الشهر
لا من الذاكرة، ولا من الشهر القادم. من هذا الشهر.

ب

يُقسم ب على متاح الشهر
حصة الشهر التي يبتلعها الشراء

ج

خمسة عشر في المئة أو أقل، +A. حتى أربعين، A. حتى خمسة
وسبعين، B. وما فوق، C.
هذه هي عتبات المحرّك بالضبط

=

التصحیحات

	د تُخصم درجة إذا تكررت النفقة كل شهر العبء الدائم أثقل من نفقة واحدة بالمبلغ نفسه.
	هـ تُخصم درجة إذا تأخر مشروع شهرًا على الأقل، ودرجتان إذا تأخر سنة أو أكثر الشراء لا يكلف مالًا فقط، بل يكلف موعداً.
	و تُردّ العلامة إلى C، مهما كانت، إذا تعذرّ الدفع ممّا هو موجود بالفعل النقص يسدّ بحسب أو بادّخار أو بتنازل. لا بافتراض أبداً.
	= العلامة النهائية فإن كانت C، فليكتب بجانبها ما الذي يغيّرها

وهذه التوصية الأخيرة قاعدة من قواعد البيت، وليست زينة. العلامة السيئة بلا مخرج تُكم. والعلامة السيئة مصحوبة بما يغيّرها أداة.

العلامة تُناقش، أمّا النتيجة فيُنظر إليها.



في تطبيق NAMUP

يعرف Namup مظاريف صاحبه ومواعيده وحدّه الأدنى، فيقيس تأخّر كل مشروع بالضبط، ويعطي العلامة مفضّلةً بمنطقها. والحرف يحسبه المدرك، ولا تصوغه ذكاءً اصطناعي، حتى لا يكون قابلاً لتغيير رأيه.

ما تريد شراعه، ثمنه، هل يتكرر

منك

علامة من A+ إلى C، المشروع المتأخر وكم شهراً، الرافعة التي تغيّر العلامة

إليك

مثال الشاشة

تعرض هذه الشاشة شهراً تجريبياً خاصاً بها، متاحه 099. سماعات بـ 240: 240 ÷ 099 = 2.4%. فوق حدّ الأربعين بقليل، فالعلامة B لا A. وعند 230 كان الشراء نفسه ليعود إلى A. وبعد الشراء يبقى 309 لإتمام الشهر، وهذا الرقم، لا الحرف، هو الذي يقرّر فعلاً.



الأداة ٤. بطاقة المظروف

يصير الحلم مشروعاً يوم يحمل مبلغاً وموعداً. وهذه البطاقة تُجري التحويل. مظروفٌ لكل مشروع، لا صندوقٌ مشترك أبداً، واحتياط الطوارئ يُملأ قبل غيره لأنه هو الذي يحميها.

تحديد موعد مشروع	
أ المبلغ المستهدف في الشراء العقاري، هو الدفعة الأولى، لا ثمن العقار.	
ب ما اجتمع في هذا المظروف بالفعل لا شيء غيره. مال مشروع آخر لا يُحسب هنا.	
ج جهدك الشهري المتاح فعلاً الدخل، ناقص الالتزامات، ناقص الحد الأدنى، ناقص ما تأخذه مشاريعك الأخرى.	
= (أ - ب) ÷ ج، مجبورة إلى الشهر الأعلى عدد الأشهر قبل الوصول	

والسطر ج هو المفاجيء، وهو أصدق سطر في الكتاب. المشاريع تتنازع المال نفسه. وفتح مظروف ثانياً يُطيل آلياً موعد الأول، ورؤية ذلك مكتوبةٌ خيرٌ من اكتشافه بعد سنتين.

في تطبيق NAMUP

يُعيد Namup حساب كل موعدٍ عند كل حركة، ويوزّع الجهد بين المشاريع المتنافسة بدل أن يعدّ كلّاً منها بموعدٍ لن يفي به. ويُظهر كذلك كم يتقدّم الموعد إذا زُفّع الجهد درجةً واحدة.

منك	اسم المشروع، المبلغ المستهدف، الحصة التي يمكن وضعها فيه
إليك	موعد الوصول، الأثر على مشاريعك الأخرى، تنبيهاً إذا تجاوز الجهد قدرتك

مثال الشاشة

مظروف الفيللا الظاهر على الشاشة يستهدف ٢٠٠,٠٠٠ درهم، وهي الدفعة الأولى لا ثمن الفيللا كاملاً، اجتمع منها ٨٠,٠٠٠، أي أربعون في المئة من الطريق. فيبقى ١٢٠,٠٠٠. وبـ ٢,٤٠٠ درهم في الشهر: ١٢٠,٠٠٠ ÷ ٢,٤٠٠ = ٥٠ شهراً، أربع سنوات وشهران. وبإضافة مظروف ثانٍ ينقسم الجهد، فيتأخر هذا الموعد. ورؤيته مكتوباً كيّز من اكتشافه.



الأداة ٥. خطة الخروج من الدين

هذه الأداة لا تعني الجميع، وهي حيوية لمن تعنيه. وتقوم على بطاقتين.

أولاً الحقيقة كاملة، في صفحة واحدة. وعمود السعر هو الذي لا يملؤه أحد، وبملائه يُكتشف غالباً أنّ التمويل الصغير المنسيّ أعلى من الكبير.

وضع الديون	
أ سطر لكل دين: الباقي في الذمة، والسعر السنوي، والقسط السعر يُبلغ لصاحبه. فإن لم يُبلغ، فليطلب.	
ب مجموع أقساطك الحالية هذه نقطة انطلاقك، لا حدّك.	
ج ما يمكن إضافته كل شهر، بعد تكوين احتياط شهر واحد شهر من الالتزامات، لا سته. وما زاد يخدم أفضل في مكان آخر.	
= الفائض ج يذهب إلى دين واحد لا غير صاحب السعر الأعلى. والبقية تبقى عند الحد الأدنى.	

ثم القياس. كل درهم يُسدّد مقدّماً يعود بشيء، وهذا الشيء يُحسب.

	المبلغ الذي يُسَدَّد مقدِّماً يُتَحَقَّق أولاً من عدم وجود غرامة، ومن أنَّ السعر يجري على الباقي: التمويل بهامش ثابت لا يوفَّر شيئاً إلا بإبراء من المؤسسة.
	السعر السنوي لهذا الدَّين سعر الدَّين المستهدف، لا متوسط التموليلات. ويُقَارَن الناتج بما تعطيه ودیعة على المبلغ نفسه، لا بصفر.
	د × د = ما يوفَّر كل سنة، بيقين

وتُقَارَن هذه النتيجة بما يعود به المبلغ نفسه في مكان آخر. عشرة آلاف ريال على تمويل بخمسة عشر في المئة تعيد ألفاً وخمسمئة ريال في السنة، مضمونة. ولا يُنافَس هذا توظيف، ولا يفعله واحدٌ منها بلا خطر.

في تطبيق NAMUP

يحاكي Namup ترتيب الهجوم على الأرقام الحقيقية لصاحبه، ويعطي الفارق بالعملة وتاريخ التخرُّر في كلٍّ منهما، ويقيس أثر أي سداد مبكر قبل إجرائه. وهو يميِّز التمويل بهامش ثابت عن التمويل الذي يجري سعره على الباقي: يحسب قسط المراقبة من الثمن والهامش والمدَّة، ويعرض كلفتها الفعَّلة كما هي، ولا ينسب إليها توفيراً من سداد مبكر، لأنَّ ذلك إبراءٌ تقديريٌّ من المؤسسة.

مك	كل دين بسعره وباقيه، ما يمكن إضافته شهرياً
إليك	ترتيب الهجوم وكلفته، تاريخ التخرُّر، ما يوفِّره سدادٌ مبكر

مثال الشاشة

نعود إلى ديون بيت الرياض الثلاثة: ٦,٠٠٠ بـ ٥٪، و٣٦,٠٠٠ بـ ١٥٪، و٢٨,٠٠٠ بـ ٧٪، مع ٣,٠٠٠ ريال في الشهر تُخصَّص لها. بمهاجمة السعر الأعلى، ٨,٩٣٤ ريالاً فوائد في سبعة وعشرين شهراً، وبمهاجمة أصغر رصيد، ١٠,٢٦١ ريالاً في ثمانية وعشرين شهراً. الفارق ١,٣٢٧ ريالاً، مقابل سطر ينطفئ في الشهر الثامن بدل الشهر الحادي والعشرين.

الأداة ٦. مخصّص الزكاة

هذه الأداة موجهة إلى القارئ المسلم الراغب في أداء زكاته. ولمن لا يعنيه الأمر أن ينتقل إلى التالية.

الصعوبة لا تكاد تكون الحساب أبداً. هي التاريخ الذي يتقدّم كل سنة وينتهي إلى الضياع، وهي المبلغ الذي يُكتشّف في اللحظة التي يصعب فيها إخراجها.

حساب الحصة المستحقة

١ صافي المال المعني، في تاريخ الحول

يعتمد المحرّك رصيد يوم الحول، وهي الطريقة المؤسسية الأكثر انتشاراً.

ب النصاب: ما يعادل خمسة وثمانين غراماً من الذهب، أو خمسمئة وخمسة وتسعين غراماً من الفضة

هذا الاختيار يعود إلى المراجع المتّبع، ولا يعود إلى غير صاحبه.

= إذا تجاوز أ عتبة ب، فالمستحقّ $\times 2,5\%$

الحصة السنوية المستحقة

وتفصيل لا تعالجه أداته تقريباً، وهو مكتوب مع ذلك في المحرّك. الدورة تُحسب بالسنة القمرية، أي ثلاثمئة وأربعة وخمسين يوماً. فإن قُصّل الحساب على السنة الميلادية، وهي ثلاثمئة وخمسة وستون يوماً، لم يعد المعدّل اثنين ونصف في المئة بل اثنين فاصل خمسمئة وسبعة وسبعين، لتغطية الأحد عشر يوماً الزائدة. المعدّل والمدة اختيار واحد، لا اختياران.

توزيع المبلغ

ج

تُقسَم الحصة السنوية على اثني عشر
مخضمك الشهري، ويلتحق بالسطر ج في الأداة الأولى.

د

يُدوّن تاريخ الحول، ويُقدّم نحو عشرة أيام في كل سنة ميلادية
من غير علامة مكتوبة ينتهي الأمر بأداء بالتقدير سنة بعد سنة.

=

يوم يحلّ الموعد، المبلغ حاضر سلفاً
لا شيء يُبحث عنه، ولا شيء يُقترض، ولا شيء يُؤجل

في تطبيق NAMUP

يملك Namup التقويم القمري، ويتابع قيمة المال على مدار السنة، ويعدّل المعدّل إذا كان الحساب بالسنة الميلادية، ويخصّص المبلغ الشهري في مظلوف مستقلّ، وهو لا يحسم مسألة فقهية، ويطبّق المرجع الذي عيّنه له صاحبه.

ما تملكه، المرجع الذي تتبعه، تاريخ حولك

ملك

الحصة المستحقة مفضّلة بنداً بنداً، المخصّص الشهري، التاريخ مصدّحاً
كل سنة

إليك

مثال الشاشة

تنطلق الشاشة من ٢٤,٠٠٠ درهم ادّخاراً و١٢,٠٠٠ درهم ذهباً، تطرح منها ٢,٠٠٠ درهم ديوناً قابلةً للخصم، فتبقى قاعدة صافية قدرها ٣٤,٠٠٠. و $34,000 \times 2.5\% = 850$ درهماً مستحقة على السنة، أي ٧٠,٨٣ درهماً تُوضع جانباً كل شهر. ويوم يحل الموعد لا شيء يُبحث عنه.



الأداة ٧. جرد الوثائق

لا يضيع ملفّ على رقم. يضيع على شهادة لا تُوجد، وعقد وُقّع قبل اثنتي عشرة سنة، وحساب فُتح في بلد غادره صاحبه.

وهذه البطاقة لا تطلب حساباً، وهي التي ستشكر الأسرة صاحبها على ملئها.

الوثيقة	أين توجد	من يجب أن يعرف

ثُمَّ لملأ هذه السطور على الأقل: عقد الإيجار أو سند ملكية المسكن، وعقود التمويل الجارية، وشهادات التغطية، والحسابات المفتوحة في كل بلد، والوثائق الضريبية للسنوات الثلاث الأخيرة، ووثائق هوية كل فرد من الأسرة. وللمقيم في الخليج أوراق لا يستغني عنها يوماً: الإقامة وتاريخ انتهائها، وعقد العمل، وشهادة الراتب، وعقد العاملة المنزلية وتأشيرتها. هذه الأوراق تُطلب في أضيق الأوقات، وتُطلب مجتمعةً.

والعمود الثالث هو الأهمّ وهو المنسيّ. وثيقة مرتّبة ترتيباً تاماً لا يعرف أحدٌ بوجودها ليست مرتّبة، بل ضائعة.

في تطبيق NAMUP

يحفظ Namup هذه الأوراق مشفرة، ويعثر عليها عند الطلب، وينته إلى الناقص منها بالنظر إلى وضع صاحبها وبلدانه. ولا يخرج منها شيء من غير إذن صريح.

وثائقك، مرّة واحدة، البلدان التي تعينك

منك

البحث الفوري، قائمة ما ينقص، وصولاً محفوظاً لأهلك

إليك

مثال الشاشة

أربع أوراق تكفي للبدء، وهي أوراق الشاشة: عقد إيجار السكن، ٢٠٢٤، في مجلد السكن. وعقد تمويل السيارة، ٢٠٢٥، في مجلد التمويل. وشهادة التأمين، ٢٠٢٦. والإشعار الضريبي، ٢٠٢٥. وكل منها يحمل سته، لأنّ بالسنة يُعثر عليها بعد عشر سنوات.



الأداة ٨. المراجعة الشهرية

الأداة الأخيرة ليست بطاقة تُحفظ، بل موعد. خمس دقائق، مرّة في الشهر، في اليوم نفسه دائماً.

وهي تجيب عن سؤال لا يعرف رصيد الحساب معالجته: بهذا الإيقاع، هل يكفي الشهر؟

مراجعة الخمس دقائق	
	أ يُرْفَع الرصيد الحقيقي للحسابات الجارية والنقد في اليد الاذّخار لا يُحسب هنا، ليس موجوداً للعيش عليه.
	ب يُطْرَح ما بقي أدائه حتى آخر الشهر الاستحقاقات التي مرّت لم تعد تُحسب، الآتية وحدها.
	ج أ - ب ما هو متناخّ فعلاً حتى آخر الشهر
	د متوسط إنفاقك اليومي يُقسم الشهر السابق على ثلاثين، ويكفي تقديرٌ تقريبيّ.
	= ج ÷ د عدد الأيام التي يصمد بها شهرك بعد

فإن كان هذا العدد أكبر من الأيام الباقية فالأمر على ما يرام. وإن كان أصغر، فالإيقاع سريع، ويُعرّف ذلك قبل الحساب المكشوف بثلاثة أسابيع بدل يومه. هذا كل ما يقوله هذا الرقم.

الشهر	المحتاج	الأيام المضمونة	أُنجزت في

اثنا عشر سطرًا لاثني عشر شهرًا. وحين تمتلئ الصفحة تكون سنةٌ قد اكتملت، ويكون صاحبها قد عرف عن نفسه ما يجوله أكثر الناس عن أنفسهم.

ما يتكرّر بلا جهدٍ ينتهي إلى الثبات وحده.



في تطبيق NAMUP

يرفع Namup الفارق بين ما كان متوقعاً وما جرى فعلاً، وبحسب هذا الإيقاع نيابةً عن صاحبه، ويُنَبِّه قبل أن ينغلق الشهر. ولا يسأل إلا عما تغيّر، ويقبل أن يكون شيء لم يتغيّر.

أرصدّة اليوم، ما تغيّر منذ الشهر الماضي

منك

المتاح محدثاً، الأيام التي يصمدها، الفارق مع الشهر الماضي

إليك

مثال الشاشة

تعلن الشاشة ٣,٦٠٠ درهم لبقية الشهر وإيقاعاً قدره ١٢٠ درهماً في اليوم. $٣٠ = ١٢٠ \div ٣,٦٠٠$ يوماً. فإن بقي من الشهر خمسة وعشرون يوماً فالأمر على ما يرام. وإن بقي خمسة وثلاثون، فالخبر معروف الآن، لا يوم الحساب المكشوف.



وضع سطرک

تسع الطريقة أربعة أرقام وخمس مراحل. وهي لا تطلب تدوين المصاريف، ولا التخلي عفاً يطيب العيش. تطلب شكر النعمة، والوفاء بالعهود، وتحقيق الأطلام بمظاريف لها مواعيد، والعيش الطيب بما بقي من غير تبرير، والسخاء بالحصة المصنوعة لتخرج إلى أهلها.

ويبقى فعل واحد، وهو من نصيب صاحب الكتاب: أن يضع أرقامه هو. دخله، والتزاماته، وأدخاره، ومتاحه. وعلى namup.net تصير الطريقة أداة لكل يوم.

المصادر

1. ماني وموليناثان وشافير وجاو، Poverty Impedes Cognitive Function, Science 341, ٢٠١٣.
2. ابن خلدون، المقدمة (٧٧٩هـ)، الكتاب الأول، الباب الثاني، الفصل الثامن؛ النص عن المكتبة الشاملة.
3. ريتشارد ثالر وشلومو بينارتي، Save More Tomorrow, Journal of Political Economy 112(S1), ٢٠٠٤.
4. البنك الدولي، The Changing Wealth of Nations 2021: رأس المال البشري ٦٤٪ من الثروة العالمية سنة ٢٠١٨.
5. غاري بيكر، Human Capital، مطبعة جامعة شيكاغو، ١٩٦٤؛ جائزة نوبل في الاقتصاد ١٩٩٢.
6. هولت-لونستاد وسميث وليتون، Social Relationships and Mortality Risk, PLOS Medicine 7(7), ٢٠١٠.
7. ابن خلدون، المقدمة (٧٧٩هـ)، الكتاب الأول، الباب الثالث؛ النص عن طبعة كاملة للمقدمة.
8. دان وأكين ونورتون، Spending Money on Others Promotes Happiness, Science 319, ٢٠٠٨.